صندوق كاب كورب المحلي
دولـة الكويـت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

صندوق كاب كورب المحلي
دولـة الكويـت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2 - 1
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	16 – 7

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق كاب كورب المحلي
دولـة الكويـت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق كاب كورب المحلي ("الصندوق") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2024، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات المحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالإلتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف نقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الاخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

شركة RSM البزيع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM. ان كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة و استشارات لها وضعها القانوني المستقل.ان شبكة RSM ليست بذاتها كيانا قانونيا مستقلا.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- إستيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء رأينا حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الصندوق.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الصندوق يمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الصندوق. كما أننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، وأن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010، بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للصندوق أو نتائج أعماله، باستثناء ما هو مبين في إيضاح رقم 3.

البزيع وشركاهم
RSM

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
5 فبراير 2025

	إيضاح	2024	2023
الموجودات			
نقد لدى البنك		**1,209**	4,962
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	3	**1,768,030**	1,657,103
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	4	**39,100**	7,447
مجموع الموجودات		**1,808,339**	1,669,512
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
أرصدة دائنة أخرى	5	**10,708**	9,687
مجموع المطلوبات		**10,708**	9,687
حقوق الملكية:			
رأس المال	6	**2,043,000**	2,013,000
احتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	7	**312,682**	312,916
خسائر متراكمة		**(558,051)**	(666,091)
مجموع حقوق الملكية		**1,797,631**	1,659,825
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**1,808,339**	1,669,512
صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد	8	**0.880**	0.825

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (18) تشكل جزءا من البيانات المالية.

الشركة الكويتية للمقاصة – ش.م.ك. (مقفلة)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

شركة الصفاة للإستثمار ش.م.ك. (عامة)
مدير الصندوق

صندوق كاب كورب المحلي
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	**2024**	2023
الإيرادات:			
أرباح (خسائر) محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**58,959**	(146,271)
أرباح (خسائر) غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**42,136**	(73,851)
إيرادات توزيعات أرباح		**42,938**	58,983
إيرادات عوائد		**21**	59
		144,054	(161,080)
المصاريف:			
أتعاب مدير الصندوق	9	**(28,186)**	(25,542)
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	10	**(2,343)**	(1,357)
مصاريف عمومية وإدارية		**(5,485)**	(4,107)
		(36,014)	(31,006)
ربح (خسارة) السنة		**108,040**	(192,086)
الدخل الشامل الآخر للسنة		**-**	-
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة		**108,040**	(192,086)
ربح (خسارة) الوحدة (فلس)	11	**50.14**	(95.42)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (18) تشكل جزءا من البيانات المالية.

	رأس المال	احتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	خسائر متراكمة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	2,013,000	312,916	(474,005)	1,851,911
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	(192,086)	(192,086)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	2,013,000	312,916	(666,091)	1,659,825
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	108,040	108,040
اشتراكات خلال السنة	500,000	(64,634)	-	435,366
الاستردادات خلال السنة	(470,000)	64,400	-	(405,600)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	**2,043,000**	**312,682**	**(558,051)**	**1,797,631**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (18) تشكل جزءا من البيانات المالية.

	2024	2023
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
ربح (خسارة) السنة	**108,040**	(192,086)
التسويات :		
(أرباح) خسائرمحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(58,959)**	146,271
(أرباح) خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(42,136)**	73,851
إيرادات توزيعات أرباح	**(42,938)**	(58,983)
إيرادات عوائد	**(21)**	(59)
	(36,014)	(31,006)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(9,832)**	(379,740)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**(31,653)**	351,356
أرصدة دائنة أخرى	**1,021**	(2,268)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	**(76,478)**	(61,658)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
توزيعات أرباح مستلمة	**42,938**	58,983
إيرادات عوائد مستلمة	**21**	59
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية	**42,959**	59,042
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
الاشتراكات خلال الفترة	**435,366**	-
الاستردادات خلال الفترة	**(405,600)**	-
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية	**29,766**	-
صافي النقص في النقد لدى البنك	**(3,753)**	(2,616)
نقد لدى البنك في بداية السنة	**4,962**	7,578
نقد لدى البنك في نهاية السنة	**1,209**	4,962

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (18) تشكل جزءا من البيانات المالية.

1- التأسيس والنشاط

تأسس صندوق كاب كورب المحلي ("الصندوق") - كصندوق استثماري محلي ذو رأس مال متغير بتاريخ 18 يناير 2009، وفقاً لاحكام المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1990، في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وتأسيس صناديق الاستثمار.

إن النشاط الرئيسي للصندوق هو تحقيق عوائد جيدة للمستثمرين عن طريق استثمار أموال الصندوق في أسهم الشركات الإسلامية الكويتية والغير كويتية المدرجة في بورصة الكويت، والاستثمار في أسهم الشركات الإسلامية المدرجة في نظام تداول الأوراق المالية الغير مدرجة، والاستثمار في أسهم الشركات الإسلامية الغير مدرجة القابلة للادراج والاستثمار بوحدات صناديق الاستثمار واستثمار النقد المتوفر في الصكوك الصادرة عن حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بضمانته وفيما يقابل الودائع لدى المصارف الإسلامية ويسمح بها هذا النظام وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن الصندوق خاضع لإشراف هيئة أسواق المال طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010، بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية.

تم تعديل النظام الأساسي للصندوق من خلال تعديل بعض المواد وتوفيق أوضاع الصندوق فيما يتعلق بظوابط تقويم أو دراسة الانخفاض في القيمة للأصول، وتم اعتماده من قبل هيئة أسواق المال بتاريخ 30 أكتوبر 2024.

إن مدة الصندوق 10 سنوات تبدأ من تاريخ صدور الموافقة على تأسيسه بالجريدة الرسمية، وهي قابلة للتجديد لشروط مماثلة بعد الحصول على موافقة جهة الاشراف. بناءً على الموافقة التي تم الحصول بتاريخ 20 مارس 2023، تم تمديد مدة الصندوق لتنتهي في 19 مارس 2026.

إن شركة الصفاة للإستثمار ش.م.ك. (عامة) هي مدير الصندوق.

إن الشركة الكويتية للمقاصة – ش.م.ك. (مقفلة) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق.

إن عنوان مدير الصندوق المسجل هو ص.ب. 994، الصفاة 13010، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المرفقة من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 5 فبراير 2025.

2- معلومات السياسات المحاسبية المادية

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص معلومات السياسات المحاسبية المادية فيما يلي:

أ) أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للصندوق، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ح). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2024 وبيانها كالتالي:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة التأجير

إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 تتطلب من البائع-المستأجر عند قياس التزامات عقود التأجير الناشئة عن معاملة بيع وإعادة تأجير، عدم الاعتراف بأي مبالغ تمثل أرباح أو خسائر متعلقة بموجودات حقوق الاستخدام المحتفظ بها.

يجب تطبيق تلك التعديلات بأثر رجعي على معاملات البيع وإعادة التأجير التي أُبرمت بعد تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16. لم يكن لتطبيق التعديلات والتفسيرات المذكورة أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض البيانات المالية - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات
تنص التعديلات على أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية تاريخ البيانات المالية فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول). تؤثر هذه التعهدات على ما إذا كان الحق موجودًا في نهاية تاريخ البيانات المالية، حتى لو تم تقييم الالتزام بالتعهدات فقط بعد تاريخ البيانات المالية (على سبيل المثال، تعهد يعتمد على المركز المالي للمنشأة كما في تاريخ البيانات المالية والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ البيانات المالية).

كما حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضًا أن الحق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية لن يتأثر إذا كان على المنشأة فقط الالتزام بالتعهد بعد تاريخ البيانات المالية. ومع ذلك، إذا كان حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام خاضعًا لامتثال المنشأة للتعهدات خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ البيانات المالية، فيجب على المنشأة الافصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم مخاطر الالتزامات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ البيانات المالية. وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها)، والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة والحقائق والظروف، إن وجدت، التي تشير إلى أن المنشاة قد تواجه صعوبات في الامتثال للتعهدات.

يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي. لم يكن لتطبيق التعديلات والتفسيرات المذكورة أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"
تحدد التعديلات التي تمت على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي. لم يكن لتطبيق التعديلات والتفسيرات المذكورة أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير
كما في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية، لم يقم الصندوق بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة التالية الصادرة وغير جارية التأثير:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) – العرض والافصاح في البيانات المالية
يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية مع الإبقاء على العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) متطلبات جديد فيما يتعلق بـ:
- عرض فئات ومجاميع فرعية محددة في بيان الأرباح أو الخسائر،
- تقديم إفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في الإيضاحات حول البيانات المالية،
- تحسين عملية التجميع والتصنيف.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) التطبيق بأثر رجعي مع أحكام انتقالية محددة. ويجب على المنشاة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - تصنيف وقياس الأدوات المالية
يتعين على المنشأة تطبيق هذه التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026. تشمل التعديلات:
- توضيح بأنه تم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي في "تاريخ التسوية" وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية .
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والميزات المماثلة.
- توضيحات حول ما تمثل "ميزات عدم حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- إدخال إفصاحات للأدوات المالية ذات الخصائص المحتملة وإفصاحات إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.

ب) تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول:
يعرض الصندوق الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا كانت:
- من المتوقع تحققها أو ينوى الصندوق بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ بها لغرض المتاجرة، أو
- من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية، أو
- نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي.

يصنف الصندوق كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا كانت:
- من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية.

يصنف الصندوق كافة مطلوباته الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

ج) الأدوات المالية
يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد لدى البنك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدينون وأرصدة مدينة أخرى وأرصدة دائنة أخرى.

1) الموجودات المالية

أ) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية
لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصنوق لإدارة الموجودات وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال
يحدد الصندوق نموذج أعماله وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة موجوداته المالية لتحقيق أهدافه، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف الصندوق الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال "البيع" وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – "اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"
عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

يقوم الصندوق بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدئي
يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهوالتاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للصندوق. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف
يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركته فيها.

فئات قياس الموجودات المالية
يقوم الصندوق بتصنيف موجوداته المالية عند الإعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية بالقيمة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة
تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:
- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى جمع التدفقات النقدية التعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر والإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي
طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد لدى البنك والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

1) النقد لدى البنك
إن النقد لدى البنك يتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

2) مدينون
يتمثل رصيد المدينون والأرصدة المدينة الأخرى بشكل رئيسي في المبالغ المستحقة من الشركة الكويتية للمقاصة وذلك لحساب أنشطة المتاجرة في الاستثمارات، ويتم الاعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص خسائر الانخفاض في القيمة إذا وجد.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ما لم يقم الصندوق بتصنيف الاستثمار في الادوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدئي.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر البيع و الناتجة من الاستبعاد، وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يعترف الصندوق بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينون، طبق الصندوق الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية، ولم ينتج أي تأثير جوهري من تقييم نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة حيث أن الرصيد المدين المستحق يتمثل بشكل رئيسي في الأرصدة المستحقة من الشركة الكويتية للمقاصة والناتجة عن أنشطة المتاجرة في الأوراق المالية وتوزيعات الأرباح المستحقة والتي لم ينتج عنها أي حالات تقصير تاريخية، وبالتالي يعتبر أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة.

2) المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة الدائنين تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلية.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الدائنون

يمثل بند الدائنون الإلتزام لسداد قيمة خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من مقدمي الخدمات. يتم إدراج الدائنون مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الارباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر آخرى.

3) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

د) رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات القابلة للإسترداد، وهي قابلة للإسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32، ويمكن إعادة الوحدات القابلة للإسترداد إلى الصندوق في أي وقت مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق.

هـ) تحقق الإيراد

إن مصادر إيرادات الصندوق ناتجة من الأنشطة التالية:

1) إيرادات العوائد

تحتسب إيرادات العوائد بإستخدام أسلوب العائد الفعلي.

2) الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

و) المخصصات
يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الصندوق إلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير ممكن. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ز) الأحداث المحتملة
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ح) الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة
إن الصندوق يقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ. الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والمبينة في (إيضاح 2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

1 - مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة تتضمن آراء هامة.

2 - تصنيف الموجودات المالية
عند اقتناء الأصل المالي، يقرر الصندوق ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالتكلفة المطفأة "، "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال الصندوق لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. يتبع الصندوق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداته المالية كما هو مبين في إيضاح رقم 2 (ج).

ب. التقديرات والإفتراضات:
إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة البيانات المالية والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
إن عملية تحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة تتطلب تقديرات. إن مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. كما هو مبين في إيضاح 2 (ج) يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن قيد المخصصات والخسائر الإئتمانية المتوقعة يخضع لموافقة إدارة الصندوق.

3- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تتمثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أوراق مالية مدرجة محتفظ بها من قبل الصندوق بصورة رئيسية لغرض المتاجرة ولتحقيق أرباح قصيرة الأجل.

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مقومة بالعملات التالية:

	2024	2023
دينار كويتي	**1,746,053**	1,657,103
درهم إماراتي	**21,977**	-
	1,768,030	1,657,103

تم الإفصاح عن أسس التقييم الخاصة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في (إيضاح 15).

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، قامت إحدى الشركات المستثمر بها من قبل الصندوق بتوزيع أرباح عينية تتمثل في أسهم منحة في شركة تابعة غير كويتية للشركة المستثمر بها والمدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، مما يعد مخالفة للنظام الأساسي للصندوق. قام الصندوق بمخاطبة هيئة أسواق المال للإبلاغ عن أسهم المنحة وحقيقة أن الصندوق لم يقم بشراء تلك الأسهم، وعليه قامت هيئة أسواق المال بمنح الصندوق فترة لتوفيق أوضاعه تنتهي في 1 مايو 2025، وجاري العمل حاليا على توفيق أوضاع الصندوق.

4- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

تتضمن أرصدة المدينون والارصدة المدينة الأخرى مبالغ مستحقة من الشركة الكويتية للمقاصة (طرف ذو صلة) بمبلغ 38,590 ديناركيويتي (2023: 7,425 دينار كويتي) (إيضاح 12) وذلك من حساب الأوراق المالية المباعة والتي لم يتم تسويتها حتى تاريخ البيانات المالية وذلك وفقاً لسياسة الصندوق بالاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة.

5- أرصدة دائنة أخرى

	2024	2023
أتعاب مدير الصندوق المستحقة (إيضاح 12)	**6,631**	6,148
أتعاب أمين الحفـظ ومراقب الاستثمار المستحقة (إيضاح 12)	**347**	333
أرصدة دائنة أخرى	**3,730**	3,206
	10,708	9,687

6- رأس المال

وفقاً للمادة رقم (13) من النظام الأساسي المعدل للصندوق، يتراوح رأس مال الصندوق من 2,000,000 وحدة كحد أدنى إلى 150,000,000 وحدة كحد أقصى بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة. كما في 31 ديسمبر 2024، يتكون رأس المال المصدرمن 2,043,000 وحدة (2023: 2,013,000 وحدة) بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة. يتم إصدار هذه الوحدات واستردادها بناءً على خيار حملة الوحدات بسعر يعتمد على صافي قيمة موجودات الصندوق عند الإصدار / الإسترداد والذي يتم على أساس أسبوعي.

7- احتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات

يؤخذ نقص / فائض القيمة الإسمية نتيجة الإستردادات / الاكتتابات إلى إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات.

8- صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد

	2024	2023
مجموع حقوق الملكية لحملة وحدات الاستثمار القابلة للإسترداد	**1,797,631**	1,659,825
عدد الوحدات القابلة للإسترداد	**2,043,000**	2,013,000
صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد	**0.880**	0.825

9- أتعاب مدير الصندوق

بناءً على ملحق النظام الأساسي المعدل للصندوق، يتقاضى مدير الصندوق لقاء قيامه بواجباته ما يلي (إيضاح 12):

أ) أتعاب إدارة بنسبة 1.5% سنوياً، يتم احتسابها أسبوعياً من القيمة السوقية الصافية لموجودات الصندوق وتسدد في نهاية كل ثلاثة أشهر ميلادية.

ب) عمولة تشجيعية نسبتها 20% على أي أرباح تفوق 10% وتدفع في نهاية كل سنة ميلادية. يجب أن لا يزيد الحد الأقصى للأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن 5% سنوياً.

10- أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

بناء على ملحق النظام الأساسي المعدل للصندوق، يتم إحتساب أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار بواقع 0.125% سنوياً من القيمة الصافية لموجودات الصندوق، وتحتسب أسبوعياً وتسدد بشكل ربع سنوي (إيضاح 12).

11- ربح (خسارة) الوحدة (فلس)

	2024	2023
ربح (خسارة) السنة (دينار كويتي)	**108,040**	(192,086)
المتوسط المرجح لعدد الوحدات القائمة (وحدات)	**2,154,612**	2,013,000
ربح (خسارة) الوحدة (فلس)	**50.14**	(95.42)

12- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تمت مع حاملي الوحدات، مدير الصندوق، أمين الحفظ ومراقب الاستثمار وأطراف ذات صلة أخرى. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، أما بالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي للصندوق يتم الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق.

إن الأرصدة والمعاملات الهامة مع أطراف ذات صلة هي كما يلي :

أ- الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:

	2024	2023
المستحق من الشركة الكويتية للمقاصة (إيضاح 4)	**38,590**	7,425
أتعاب مدير الصندوق المستحقة (إيضاح 5)	**6,631**	6,148
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة (إيضاح 5)	**347**	333

ب- المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر:

	2024	2023
أتعاب مدير الصندوق (إيضاح 9)	**(28,186)**	(25,542)
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح 10)	**(2,343)**	(1,357)

كما في 31 ديسمبر 2024، بلغ عدد وحدات الاستثمار المحتفظ بها من قبل مدير الصندوق عدد 793,000 وحدة تمثل نسبة 39.39% (2023: 793,000 وحدة تمثل نسبة 39.39%) من رأس مال الصندوق.

13- الجمعية العامة لحملة الوحدات

بتاريخ 8 أكتوبر 2024، إنعقدت الجمعية العامة السنوية لحاملي وحدات الصندوق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وعليه، تمت الموافقة على البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

14- إدارة المخاطر المالية

يستخدم الصندوق ضمن نشاطه الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد لدى البنك، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدينون وأرصدة مدينة أخرى وأرصدة دائنة أخرى، ونتيجة لذلك فإنه يتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا يستخدم الصندوق حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي يتعرض لها.

أ- مخاطر سعر العائد

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر العائد لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات العائد المتغير. لا يتعرض الصندوق حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

ب- مخاطر الإئتمان

إن خطر الائتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنك والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى. يتم إثبات رصيد المدينون بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الإتمانية المتوقعة.

النقد لدى البنك

إن النقد لدى البنك الخاص بالصندوق والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد لدى البنك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للصندوق حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

إن الحد الاعلى لتعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنك والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

ج- مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للصندوق تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. ويحرص الصندوق على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا يتعرض الصندوق حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

د- مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماته المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر يقوم الصندوق بتقييم المقدرة المالية لعملائه بشكل دوري والاستثمار في الودائع البنكية أو الموجودات المالية القابلة للتسييل السريع.

إن جميع المطلوبات المالية للصندوق تستحق خلال 3 أشهر من تاريخ البيانات المالية.

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات الصندوق في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لإدارة هذه المخاطر، يقوم الصندوق بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظتها الإستثمارية، ومراقبتها بشكل مستمر.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغييرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر التي يوجد لدى الصندوق تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية:

	2024		2023	
مؤشرات السوق	**التغير في سعر أدوات الملكية**	**الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر**	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر
بورصة الكويت	**± 5%**	**± 87,303**	± 5%	± 82,855
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	**± 5%**	**± 1,099**	± 5%	-

15- قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ البيانات المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

تم تصنيف قياس القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أساس المستوى الأول بناءً على أساليب التقييم المستخدمة.

لم يكن هناك موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مقاسة وفقاً للمستوي الثاني والثالث خلال السنة.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

إن القيم العادلة للنقد لدى البنك، المدينون والأرصدة المدينة الأخرى والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

16- إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل الموارد المالية للصندوق في إجمالي حقوق الملكية. إن قيمة حقوق الملكية المتاحة لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الإشتراكات والإستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة موارده المالية هو حماية قدرة الصندوق على الإستمرارية لتوفير عوائد ومنافع لحاملي الوحدات والمستفيدين الأخرين وايضاً للإبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الإستثمارية.

ولأغراض الإبقاء على أو تعديل هيكل رأس المال، فإن سياسة الصندوق هي إسترداد وإصدار وحدات جديدة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، والذي يتضمن أيضاً كيفية التعامل مع الإستردادات في حال تجاوز إجمالي طلبات الإسترداد 10% من قيمة صافي موجودات الصندوق.

17- معلومات القطاع

تم تأسيس الصندوق لكي يعمل بصفة أساسية في قطاع أعمال واحد وهو الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة الكويت وغير المدرجة، والتي تعمل وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

18- الضرائب

لا يخضع الصندوق للضرائب داخل دولة الكويت.